فعاليات الرابطة

تقرير عن ندوة:

مقاصد الشريعة والسياق الكوني المعاصر

نظمت الرابطة المحمدية للعلماء تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ندوة علمية دولية حول موضوع: "مقاصد الشريعة والسياق الكوني المعاصر" يومي 14-15 رجب 1433هـ، الموافق 5-6 يونيو 2012م، الرباط، وقد انتظمت أعمالها في **"مداخلة تأطيرية لأعمال الندوة"** قدمها فضيلة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء الدكتور أحمد عبادي، إضافة إلى محاضرتين افتتاحيتين تناولت الأولى بالدراسة والتحليل: **"مقاصد الشريعة والمدخل القيمي: النظرية الاجتماعية والسياسية"** قدمها الدكتور رضوان السيد أستاذ الدراسات الإسلامية، الجامعة اللبنانية، بينما رامت الثانية الإجابة عن سؤال: لماذا تأخرت العناية بالفكر المقاصدي في فكرنا المعاصر؟ قدمها الدكتور طه جابر العلواني رئيس جامعة قرطبة/واشنطن. بالإضافة إلى سبع جلسات علمية تناولت:

أولا: معالم ومحددات النظرية المقاصدية

ثانيا: التطور التاريخي والعلمي لمبحث المقاصد: المقاصد قبل الشاطبي وبعده

ثالثا: علم المقاصد والمنهجيات المعاصرة

رابعا: البعد الوظيفي للمقاصد

خامسا: مقاصد الشريعة وسؤال التجديد

سادسا: مقاصد الشريعة والتحولات الكونية المعاصرة

وقد شاركت في فعاليات هذه الندوة العلمية الدولية نخبة متميزة من المفكرين والباحثين من تركيا، ماليزيا، جمهورية مصر العربية، لبنان، قطر، الجزائر، تونس، موريتانيا، المملكة العربية السعودية، إلى جانب الدولة المضيفة المغرب.

أولا: معالم ومحددات النظرية المقاصدية

بعد الجلسة الافتتاحية التي أدارها الدكتور أحمد عبادي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، وقدم فيها مداخلة تأطيرية لأعمال الندوة، أبرز فيها أهمية الندوة، والسياق الكوني الذي تساوق معها، كما أبرز محاورها، ومقاصدها،



▲ من اليمين إلى اليسار
د. رضوان السيد
د. أحمد عبادي
د. عبد الهادي حميتو

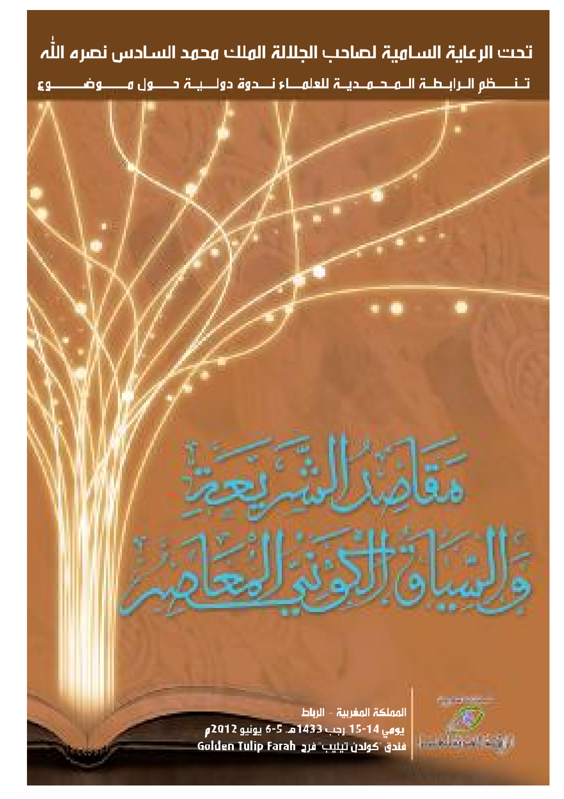
أعطى الكلمة للدكتور رضوان السيد أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية، الذي ألقى المحاضرة الافتتاحية الأولى للندوة؛ أشار إلى أن مقولة "مقاصد الشريعة" تقوم على إدراك الضروريات والحاجيات والتحسينيات للحياة الإنسانية، والقاعدةُ التي تحكم مسألة مُراعاة الشريعة لهذه الاعتبارات الثلاث هي: درء المفاسد وجلْب المصالح.

مبرزا أنّ الضروريات، وجوداً وإدراكاً، ترقى إلى مرتبة البديهيات أو اليقينيات التي لا يمكن إنكارُها. أمّا الحاجيات والتحسينيات فهي مُدْرَكَةٌ بالعقل. مشددا إلى وجود مساحات شاسعة للاختيار أو التخيُّر. وقد أورد الأستاذ المحاضر مجموعة من الأدلة للتدليل على أنّ النظرية الاجتماعية/السياسية في الإسلام إنما تقومُ في تطورها واستمرارها على الاعتبارات الأخلاقية. مؤكدا على أن السلطة في أيّ مجتمعٍ تصل إلى مرتبة الضرورة العقلية لتعلُّقها بحفظ الضروريات اللازمة لبقاء الاجتماع الإنساني. أمّا المهماتُ، فتدخل في بابي الحاجيات والتحسينيات، وهي بميزان الحُسْن والقُبح أو درء المفاسد وجلْب المصالح ذات موازين تخضعُ بالفعل للإدراك، لكنها لا تنحصرُ به كما لا تنضبطُ به، بل تنضبطُ بأمرٍ خارج عنه هو الأمر القيمي والأخلاقي.

والتجربةُ الإسلاميةُ الوسيطةُ تشير إلى ذلك لعدة جهات: جهة إدراك علائق الجماعة بالوحي والنصّ الإلهي (= النظرية الاجتماعية)، وجهة الصراع على الأَولويات في منظومة القيم (= طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي)، وجهة الحسن والقبح (= الموازين والضوابط)، وجهة النظرية والممارسة في الشأن السياسي أو العام.

واستناداً إلى ذلك كلِّه، استعرضَ رضوان السيد هذه المسائل في التجربة الإسلامية الوسيطة من خلال التنظير لمسألة القيم، والتنظير للمسألة الاجتماعية، والتنظير للمسألة السياسية. وبالمنهج نفسه قام ببعض التأمُّلات النقدية للواقع الراهن في حياة المسلمين، وطرح بعض الاستشرافات في ضوء السياقات المتجددة.

بعد ذلك تم الاستماع للمحاضرة الافتتاحية الثانية للدكتور طه جابر العلواني والتي جاءت



بعنوان: **لماذا تأخرت العناية بالفكر المقاصدي في فكرنا المعاصر؟** محاولة تشخيص العوامل التاريخية التي ساهمت في تأخر العناية بالفكر المقاصدي في الفكر الإسلامي، وفي هذا السياق استهل الأستاذ المحاضر مداخلته بالتأكيد على أن المقاصد كانت بداياتها متينة قوية سليمة، فترسخت أصولها في كتاب الله، وقام رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، بتبيانها؛ فكانت بذلك التعليلات التي امتلأ القرآن الكريم بها دليل على ربط الأعمال بالمقاصد، بناء على توجيه الشارع الحكيم، وعلى ما جاء في كتاب الله وهدي رسوله، صلى الله عليه وآله وسلم. وأن المقاصد قضية أصيلة تمثلت بالنيات وبأن العمل لا يعتد به ما لم يقم على مقصد وغاية ونية، الفهم الذي ذهل عنه الكثير ممن اشتغلوا بفكرة المقاصد، وهو الأمر الذي أدى إلى تأخر الوعي بأهمية المقاصد باعتبارها لباب الشريعة ولباب حكمها وحكمتها.

انتظمت الجلسة الأولى التي ترأسها الدكتور رضوان السيد، حول محور "**معالم ومحددات النظرية المقاصدية**". وقد استهلها الدكتور اسماعيل الحسني، الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض بمراكش، بدراسة بعنوان "**مقاصد الشريعة وأسئلة الفكر المقاصدي**"؛ مبرزا أن المصلحة ليست هي البعد الوحيد في مقاصد الشريعة. وإنما توجد أبعاد أخرى من قبيل بعد المعاني والدلالات التي قد يدل عليها الخطاب الشرعي، والذي غاب عن معظم التعريفات التي قدمت لمقاصد الشريعة. وقد سعى الأستاذ المتدخل، إلى نقل الفكر المقاصدي المعاصر من علياء التنظير إلى أرض التطبيقات التي تنبثق مسائلها من الواقع الكائن، مشددا على ضرورة أن يجيب المفكر المقاصدي في الوقت الراهن عن أسئلة تستمد أهميتها من واقع المسلمين.

بعد ذلك، تناول الكلمة الدكتور معتز الخطيب الإعلامي والأستاذ الباحث في الدراسات الإسلامية، في موضوع "**المقاصد وعلم الأصول: قراءة في النسق المعرفي**"، مشيرا إلى كَثرت الدراسات المقاصدية في العقدين الأخيرين. وأنه مع كثرة تلك الدراسات وإعادة قراءة تاريخ المقاصد وفِعلها في العقل الفقهي، لا يزال يحيط بالمقاصد بعض الاشتباه والتقليل من شأنها لدى العقل الفقهي التقليدي الذي يتخوف على الموروث الفقهي المذهبي، ويتخوف من "انفلات" الاجتهاد من ضوابطه.

وفضلاً عن الاشتباه، فإن هناك جملة من الأسئلة حول المقاصد لا تزال معلقة لم تكتمل الإجابة عليها، كما أنه مع كثرة الكلام عن تاريخ الفكرة والنظرية والمصنفات في المقاصد لا تزال هناك حاجة بحثية لكتابة تاريخ للمقاصد على نهج تاريخ الأفكار دون التورط في الرؤى التبجيلية على شاكلة القول إن الفقه وُلد من أول يوم مقاصديًا!

ومن بين الأسئلة التي حاولت هذه الورقة الإجابة عنها، علاقة المقاصد بأصول الفقه، الإشكال الذي يعتبر في نظر المتدخل سببا في طرح جملة من التساؤلات التي لا تقتصر على الطابع الإجرائي الفني الذي ظهر على شكل خلاف فيما إذا كانت المقاصد جزءاً من علم أصول الفقه أم هي علم مستقل بذاته؟ بل تجاوز ذلك إلى فهم دواعي انتهاض المقاصد علمًا برأسه، وانفصاله بالتصنيف عن مباحث أصول الفقه وهل يعبر حقًا عن تأزم معرفي في منهجية أصول الفقه جعلها غير وافية بعملية الاجتهاد الذي انغلق بابه فتعثرت عملية تكيُّف الفقيه مع متغيرات العصر وحاجاته؟. كما حاولت الورقة تبين حقيقة الدور المنوط بالمقاصد، هل هو دور داعم لعملية الاستنباط المستندة إلى علم أصول الفقه لكونه يُعزز تَقَبل الأحكام عبر توضيح معقوليتها وحِكَمها، أم هو منهجية موازية تنهض لاستنباط الأحكام استنادًا إليها؟ وهل تغني المقاصد عن أصول الفقه أم لابد منها ضميمةً إليه؟ وإذا كان الاجتهاد محتاجًا إليهما معًا فكيف يشتغلان معًا؟



أما الدكتورة مسعودة علواش، الأستاذة بكلية الشريعة، جامعة الجزائر، فقد انصبت مداخلتها عن "كليات المقاصد ومسألة التصنيف"، فبعد أن ذكرت بالتصنيف المشهور لكليات المقاصد الذي وضعه الإمام أبو حامد الغزالي في الترتيب التالي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، أشارت إلى أن العرض هي الكلية السادسة، وقد خضعت لنقاش كبير بين مثبت لها في مرتبة الضروريات أو ملحق لها لبعض الكليات في مرتبة الحاجي، وقد نسبت هذه الإضافة للقرافي المالكي والطوفي الحنبلي والسبكي الشافعي، مشيرة إلى أن القرافي يذكر أن هناك من يذكر الأعراض ولا يذكر الأديان؟ بعد ذلك حاولت الأستاذ المتدخلة الإجابة عن الأسئلة التالية: من يقصد القرافي في قوله: (وبعضهم يذكر الأعراض ولا يذكر الأديان؟). وما هو المعيار الذي استند إليه أصحاب هذا التصنيف فيذكرون الأعراض بدل الأديان؟ وما هو موقف الأصوليين من الجويني إلى القرافي من هذا التصنيف، ومحدداته؟

تلتها مداخلة الدكتور مقلاتي صحراوي، أستاذ التعليم العالي بجامعة باتنة بالجزائر، بعنوان "**المسوغات المعرفية للتأليف في مقاصد الشريعة في الفضاء العربي الإسلامي**"، حيث انطلق فيها من التأكيد على أن مقاصد الشريعة تبلورت علما أو هي تشارف على ذلك، مما حدا بكثير من الباحثين ومراكز الأبحاث والجامعات في العالم الإسلامي إلى التركيز عليها في البحث والتأليف بما يشبه ثورة تنظيرية من خلال إنتاجهم لكم هائل من الأدبيات.

وعليه فقد بات لزاما اليوم الانتقال منهجيا إلى الشق النوعي والكيفي لقضية البحث في المقاصد. ومنه جاءت هذه المساهمة للنظر في المسوغات المعرفية التي أدت إلى التأليف في مقاصد الشريعة في السياق العربي الإسلامي؛ لأن هذا العلم ينطوي على مزايا منهجية جعلته أهلا للتطور المنهجي النوعي.

وقد عمل على تحديد هذه المسوغات من خلال القضايا الآتية: التأليف في المقاصد هو استكمال لبلورة النسق التأويلي للدين الإسلامي. وعقلنة للأوامر والنواهي بمعادلها من المصالح و المفاسد. وبيان للمعادل الجمالي، الحسنة والسيئة، للمصالح والمفاسد. وعصمة للأمة من الفرقة من خلال إرجاع خلافها الجزئي إلى كليات قطعية. وربط بين الفقه والقيم الكبرى. ونقل

▲

من اليمين إلى اليسار
د. عبد الصمد غازي
د. عبد الله هيتوت
د. فريد شكري
د. محمد كمال الدين إمام
د. كلثومة دخوش
د. ريحامة اليندوزي



▲

من اليمين إلى اليسار
د. إبراهيم حمداوي
د. عبد الله السيد ولد أباه
د. بشير المكي عبداللاوي
د. احميدة النيفر
د. خالد ميار الإدريسي
د. محمد بلكبير
د. الحسان شهيد

للعقل المسلم من الثنائيات المتصادمة "الأصالة والحداثة" إلى الكليات الدينامية المتجاوزة.

بعد ذلك تناول الكلمة الدكتور الحسان شهيد الأستاذ المتخصص في الدراسات المقاصدية والإطار بوزارة الأوقاف في موضوع "**تحرير السؤال فيما بين الأصول والمقاصد من اتصال أو انفصال**". مؤكدا أنه نتج عن البحث المتزايد بمبحث المقاصد في العقدين الأخيرين اختلاف الدارسين والعلماء في استقلال مقاصد الشريعة علماً منفرداً عن علم أصول الفقه، وعدّه علماً مستقلاً بمطالبه المختصة وقواعده المتفردة وغاياته المتميزة، فتنوعت الآراء بين مؤيد موافق ومعارض متحفظ. كما تثير مسألة انفصال مقاصد الشريعة عن علم أصول الفقه إشكالا معرفيا يرتبط بطبيعة هذا الانفصال أو الاستقلال المفترض، دفع البعض إلى اعتقاد التصنيف العلمي عند بعض الأصوليين في مقاصد الشريعة على سبيل الانفراد بأنه إيذان بميلاد علم جديد منفصل ومستقل. وقد رام من خلال ورقته قراءة العلل المعتبرة في تأسيس العلوم، مستصحبة الأنموذج المقاصدي مع رصد إمكانيات استقلال المقاصد وفق البنية الابستمولوجية للعلم الإسلامي وبما يسمح به الإمكان الفقهي والاجتهادي.

لنصل إلى الجلسة الثانية التي أدارها الدكتور محمد كمال الدين إمام. في البداية تدخل الدكتور عبد الحميد عشاق، أستاذ بدار الحديث الحسنية وعضو المكتب التنفيذي للرابطة المحمدية للعلماء، للحديث معمقا للحديث في "إعمال المقاصد في الاجتهاد الفقهي من خلال مجالاته وضوابطه". منطلقا من مسلمة مفادها: عدم إمكانية استغناء المجتهد بأي حال في مسائل الاجتهاد وطرائقه عن الاهتداء بالمقاصد والاستمداد منها. وذلك راجع لعديد الفوائد الجمة للاعتداد بمقاصد الشريعة في الفقه، وقد ذكرت الورقة عددا منها: تفادي التصادم بين الفروع المستنبطة والأهداف العامة للشريعة، وهو ما حصل في كثير من الفتاوى التي أَهمَلت المعنى المقاصدي في القديم والحديث. منح الاستنباط قوة ورجحانا أكبر بانضمام الأدلة الكلية إلى الأدلة الجزئية. تقريب ثقة الخلاف بين المجتهدين، ومحاولة تحقيق ما يشبه الإجماع في بعض القضايا الفقهية بناء على اتفاق العلماء على الأساس المقاصدي الذي يُرام تحقيقه.

وقد قصرت الورقة إعمال المقاصد في الاجتهاد



▲
من اليمين إلى اليسار
ذ. أحمد ديدي
د. عبد الكريم بناني
د. عبد الرحيم بنجلون
د. فريدة زمرد
د. رشيدة زغواني
د. عبد الجليل هنوش
ذ. عبد النور بزا
د. جمال بامي

في أربعة مجالات: المجال الأول: في تفسير النصوص والاستنباط منها. المجال الثاني: في إجراء القياس على الأحكام المنصوصة. المجال الثالث: في الاجتهاد المصلحي. المجال الرابع: في تنزيل الحكم على المحل. كما ناقشت الورقة القول باستقلال المقاصد بإنشاء الأحكام، وضوابط استعمال المقاصد في الاجتهاد والتي حصرتها في: التحقق من المقصد الأصلي الذي من أجله شرع الحكم لأنه يدون التحقق، أن يكون ذلك المقصد وصفا ظاهرا منضبطا ومن شروط الوصف الانضباط، أن نحدد مرتبة المقصد في سلم المقاصد...

أما المداخلة الثانية في هذه الجلسة فكانت للدكتور فريد شكري أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/المحمدية، وكان عنوانها "مسالك الكشف عن المقاصد". وكما يدل عنوان المداخلة، فقد عمد الأستاذ المحاضر تبين مسالك الكشف عن مقاصد الشريعة.

تلته مداخلة الدكتور عبد الله هيتوت عضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء، "معالم ومحددات النظرية المقاصدية". محاولا تحديد معالم وأسس نظرية علم المقاصد، وكيف غدت مقاصد الشريعة الإسلامية علما قائما بذاته سواء في رأي الإمام محمد الطاهر بن عاشور أو عند غيره؟

أما الدكتورة كلثومة دخوش عضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء، فقد أسهمت بورقة بعنوان "مفهوم التعارف بين مقصدي الخلق والتشريع". حاولت بدورها الإجابة عن سؤال: هل يكون التعارف مقصدا من مقاصد الخلق والشريعة معا؟ وقد توسلت الورقة في سعيها للإمساك بالمفاصل الأساسية هذا الاستشكال الانطلاق من جملة الافتراضات كون التعارف مقصدا شرعيا على طرق معرفة المقاصد، لتحديد كيفية التوصل إلى اعتباره مقصدا أو عدم اعتباره كذلك. معرفة الأحكام الشرعية المفضية إلى اعتباره مقصدا، إن صح هذا الاعتبار، لكي يخرج من مجرد كونه علة لخلق الناس على الشكل المذكور في الآية الكريمة. إذا ثبت اعتباره مقصدا، أو غلب هذا الافتراض، ففي أي نوع من المقاصد يمكن إدراجه؟ ثم هل هو مقصد لذاته أم أنه وسيلة يتوصل بها إلى مقاصد شرعية معتبرة من الشارع؟ تحديد الفئة المعنية به؛ بمعنى: هل الخطاب به خاص بدائرة المسلمين

بعضهم مع بعض، أم أنه يتعداهم إلى غيرهم من غير المسلمين؟ وخلال ذلك لابد من بيان المقصود بالتعارف، هل هو مجرد معرفة الإنسان قبيلة وانتماء غيره كما جاء في معظم كتب التفسير، أم أن له معنى دلاليا قريبا مما يراد به اليوم عند إطلاقه في مجال الاجتماع؟

لتقرر الورقة أن التعارف مطلوب شرعا، وأنه قد يكون منه ما هو ضروري كما سبق عند الحديث عن علاقته بالكليات الخمس، وقد يكون منه ما هو حاجي عندما يتعلق بالعلاقات التي يقوم بها المسلم مع المسلمين ضمن تبادل المنافع من تجارة وصناعة وغيرهما، وقد يكون منه ما يتعلق بتبادل المعرفة في مجالات يشق على المسلم الاستغناء عنها مما سبقنا غير المسلمين إلى اكتشافه كما هو الحال بالنسبة مثلا لوسائل الاتصال ومجال البحث العلمي في ميدان الطب وسائر ما يدخل في باب الحكمة التي يطلب من المسلم المواظبة على طلبها ومحاولة الظفر بها.كما يمكن أن يكون التعارف من التحسينيات عندما يتعلق مثلا بالتعرف على عادات الأمم في العيش، والاعتبار بأحوالهم، وتعرف عظمة الخالق من مخلوقاته وعظيم صنعه، والاطلاع على مختلف مكونات الحضارة من خلال السياحة المباحة.

تلتها مداخلة الدكتورة ريحانة اليندوزي كلية الشريعة/فاس وعضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء، التي طمحت إلى "التحقيق في دعوى حصر المكارم الخلقية في المقاصد التحسينية". من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: هل مكارم الأخلاق التي أنزلت عند معظم علماء الأصول والمقاصد، إن لم أقل كلهم، منزلة التحسينيات تقع موقع التحسين والتزيين، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات بحيث لا يتضرر الناس بتركها، ولا يلحقهم حرج وضيق بفقدها؟ وهل يمكن أن تقوم قائمة للدين أو النفس أو العقل أو النسل أو المال بدونها؟ وهل يصح أن تكون البعثة المحمدية منحصرة في تتميم أوصاف زائدة على ما هو ضروري وحاجي متمثلة في مكارم الأخلاق؟.

أما الدكتور عبد الصمد غازي مدير موقع مسارات للأبحاث والدراسات الاستشرافية والإعلامية/الرابطة المحمدية للعلماء، فقد أسهم بمداخلة بعنوان **"في مقاصدية علم التصوف"**. أبرز في مقدمتها تميز علم التصوف بكونه علما مقاصديا اشتغل بالتخلق بالقيم والفضائل والمكارم، فكان بذلك منهجا يرى في مجمل الأعمال والعبادات وسائل للتحقق بالعبودية للحق. وللتدليل على مقاصدية علم التصوف أبرز الباحث كيف انصرفت همم الصوفية إلى البحث في النيات الثاوية وراء الأعمال الظاهرة وتمحيص مقاصدها، وعيا منهم بأن العمل ليس مجرد صورة ظاهرة حسية، بل هو قيمة خُلُقية معنوية. وكيف أن اتجاههم العلمي وتوجههم العملي نحو غور الأمور جعل تمثلهم لعلل الأحكام وبحثهم عنها هي المعتبرة في كل تخلق شرعي.

ثانيا: التطور التاريخي والعلمي لمبحث المقاصد: المقاصد قبل الشاطبي وبعده.

أما الجلسة الثالثة العامة فقد تمحورت حول التطور التاريخي والعلمي لمبحث المقاصد: المقاصد قبل الشاطبي وبعده، وأدارها الدكتور عبد الحميد عشاق، وقد أسهم فيها كل من الأساتذة؛ محمد كمال إمام الدين، أحمد وفاق بن مختار، حسن اليندوزي، عبد الحميد الإدريسي، محمد المنتار، واحميدة النيفر.

استهل هذه الجلسة الدكتور محمد كمال الدين إمام، الأستاذ بجامعة الإسكندرية/جمهورية مصر العربية، بمداخلة بعنوان "المقاصد قبل الشاطبي: قراءة في التراث الفقهي"، مشددا على أهمية المقاصد في البناء التشريعي ومؤكدا أن المقاصد ترتبط تاريخيا بالنص الإسلامي نزولا وتنزيلا. وقد عرض البحث للمقاصد على النحو التالي: أولا: في الظاهرة المقاصدية. ثانيا: في المعرفة المقاصدية. ويقصد محمد كمال الدين إمام بالظاهرة المقاصدية حضور المقاصد في نصوص القرآن والسنة باعتبارها بيئة نزول ومنهج تنزيل، وتجلى ذلك في غايات وقواعد، ويقصد بالمعرفة المقاصدية: حركة العقل الفقهي في البحث عن المعنى المقاصدي وتطوره وتنظيره؛ أي ما بذله فقهاء المذاهب في هذا المجال من تقصيد تجلى في كتب، ومن تقعيد تجلى من خلال تطبيقات..

وقد تتبع الأستاذ المتدخل المقاصد في عصر الرسول، صلى الله عليه وسلم. والمقاصد في عصر الخلفاء الراشدين. كما أشار إلى المقاصد في المذاهب السنية الباقية، والمقاصد في المذاهب غير السنية. وكان منهجه في البحث تاريخيا في التطور، مركزاً عن الأعلام وكتاباتهم في الرصد والتحليل.

تلته مداخلة الدكتور أحمد وفاق بن مختار، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون جامعة العلوم الإسلامية الماليزية/ماليزيا، بدراسة بعنوان "مصطلح مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي". أرجع فيها استعمال لفظ المقاصد بمدلوله الاصطلاحي إلى الإمام الشافعي في كتبه الأصولية عامة والرسالة القديمة خاصة، وهو بهذا ينفي ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن استعمال لفظ المقاصد بمدلوله الاصطلاحي لم يبرز إلا بعد انقضاء القرن الثاني، حسب ما اطلعوا

عليه من آثار علماء ذلك القرن؛ حيث قالوا إن ظهور هذا المصطلح بدأ في القرن الثالث فما بعد مع بعض العلماء والأصوليين، الذين يصرحون في مؤلفاتهم بالكلام عن المقاصد.

وجاءت المداخلة الثالثة للدكتور حسن اليندوزي الأستاذ بكلية الآداب/القنيطرة، حول "مقومات الفكر المقاصدي عند العز بن عبد السلام من خلال كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام". وقد أبرز كيف أنه صار من اللازم لكل من يروم دراسة المقاصد الشرعية الوقوف عند العز بن عبد السلام في كتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام" باعتباره ممثلا لمرحلة علمية هامة رابطة بين علمي الأصول والمقاصد.. فالكتاب في نظر الأستاذ المتدخل يعتبر رائدا في موضوع المصالح، ومصدرا أساسيا في ذلك، والورقة جاءت لبيان تميز الكتاب وصاحبه.

أما مداخلة الدكتور عبد الحميد الإدريسي الأستاذ بالكلية المتعددة التخصصات/تازة، فقد جاءت بعنوان "مقاصد الشاطبي.. بحث في المفهوم والوظيفة.. والأبعاد التجديدية". وهي قراءة وتفسير لما تصدى له الشاطبي من محاولة تجديدية كبرى.. عبر المدخل المقاصدي.. تأويلا كليا لتلك المحاولة في مجملها، وكشفا عن طبيعة ذلك التجديد، في حقيقته ودواعيه، ثم هي؛ تأصيل وتنظير.. تهدف الكشف عن "نموذج نظري تفسيري"! نموذج كامن في الداخل من التراث المعرفي العربي (الإسلامي) الخالص! وهي ثالثاً؛ اختبار وتطبيق.. لهذا "النموذج"، وإعادة تبين له.. وتأكدا من صدقيته! وهي رابعاً ؛ محاولة إعادة بناء وتصحيح....!

تلته مداخلة الدكتور محمد المنتار، رئيس مركز الدراسات القرآنية ومدير البوابة الإلكترونية للرابطة المحمدية للعلماء، وكانت بعنوان "مرتبة العفو وعلاقتها بمقاصد الشريعة: قراءة منهجية في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي". أكد فيها وقوع مرتبة بين الحلال والحرام تسمى مرتبة العفو، وهي مرتبة لا تنسب إلى الأحكام الشرعية الخمسة المعروفة لدى علماء الأصول، بل هي مرتبة مستقلة عنها، لها مواضعها في البناء العام للشريعة الإسلامية، ولها مجالاتها التداولية، ومراتبها العلمية، وامتداداتها المعرفية تظهر من خلال علاقاتها بالأحكام التكليفية الخمسة، وبالأحكام الوضعية، ومن خلال الكشف عن الفرق بينها وبين حكم المباح، وبينها ومرتبة رفع الحرج، وكذا مرتبة السكوت، بالإضافة إلى علاقتها بالبراءة الأصلية، وبالرخصة والعزيمة .

كما أشار إلى أن الشاطبي يعد من أبرز الأصوليين الذين أبدعوا في تأصيل مرتبة العفو، وبينوا بوضوح حدود ومجالات وضوابط هذه المرتبة، مع بيان أوجه علاقاتها مع باقي الأحكام الشرعية. بشكل يجمع شتاتها ويحرر مقتضياتها، مقتفيا، منهجا مقاصديا في الطرح والتحليل، بنَفس إبداعي ميزته الجدة في التنظير والجدية في التفعيل. على ضوء ما تقدم يسعى البحث إلى بيان مفهوم مرتبة العفو، وبيان امتداداتها في النظر الأصولي والمقاصدي عند الإمام الشاطبي.

وقد اختتمت أعمال الجلسة بمداخلة الدكتور احميده النيفر، الأستاذ بجامعة الزيتونة/تونس، الذي قدم ورقة بعنوان "فقه المقاصد في المغرب العربي الحديث قراءة في أثري: الطاهر ابن عاشور وعلاّل الفاسي". تحدثت الورقة ابتداء عن السند الفكري للاتجاه المقاصدي في العصر الحديث، مقررة أنه ليس من المبالغة اعتبار أنّ من أبرز العوامل الفكرية لاستئناف القول بالمصالح والمقاصد في العصر الحديث يرجع أوّلا إلى عبد الرحمن ابن خلدون(توفي 808هـ/1406م). إلى هذا السند الفكري ارتكنت المدرسة الإصلاحية مع الإمام محمد عبده مشرقا ومغربا لتساير الخطى الخلدونية في سياقها النقدي للفكر السابق لها ولما أنتجه ذلك الفكر من معارف وما اعتاده من طرق ومناهج.

في ضوء هذا الطرح جاء تناول الأستاذ المتدخل الجهود العلمية التي بذلها العلمان البارزان المغاربيان في العصر الحديث. حيث كانا وهما يعملان كلٌّ من موقعه في مجالات الفكر والإصلاح يلتقيان في ضرورة تقليب النظر و تفصيل القول في قاعدة "درء المفاسد وجلب المصالح". وقد أبرزت الورقة التكامل الإصلاحي ما بين ابن عاشور والفاسي، ونظرتهما لأزمة أصول الفقه، وتشديدهما على أن المقاصد أرواح الأعمال، وكيف أكدا على بناء الذات ومشروعية الدولة الحديثة.

ثالثا : علم المقاصد والمنهجيات المعاصرة

لنصل إلى الجلسة الرابعة التي تمحورت مداخلاتها حول موضوع "علم المقاصد والمنهجيات المعاصرة"، وقد أدارها الدكتور احميدة النيفر. كان الدكتور عبد الله السيد ولد أباه، الأستاذ بجامعة نواكشوط/موريتانيا، أول المتحدثين في موضوع "مقاصد الشريعة من منظور فلسفة القانون: الفقه ونظرية الحق الطبيعي"، وقد شدد على أن مبحث مقاصد الشريعة يشكل اليوم بؤرة تركز كل المشاريع التجديدية لمنظومة التأويل الإسلامية، على اختلاف مشارب واتجاهات ومناهج الفقهاء والمفكرين الذين تبنوها. وهو الواقع الذي جعلنا في نظر السيد ولد أباه، أمام مدونة نظرية ومرجعية شديدة الالتباس، تتداخل فيها رؤى ومناهج وخلفيات واستراتيجيات شديدة التباين وإن اعتمدت نفس الأدوات



▲

من اليمين إلى اليسار
د. محمد همام
د. محمد زاهد جول
د. هشام تهتاه
د. عبد الجليل هنوش
د. أم نائل بركاني
د. فؤاد بن عبيد

المصطلحية ورجعت لنفس المادة العلمية.

لهذا كان طموح ولد أباه هو إماطة اللثام عن جانب محوري من هذه الرهانات التأويلية المتغايرة، يتعلق بمفهوم "الحق الطبيعي" (أو القانون الطبيعي) الذي يشكل مبحثا أساسيا في فلسفة القانون، وهو اليوم المجال الدلالي الذي يتمحور حوله النقاش حول مفهوم "مقاصد الشريعة" على الرغم من غموض هذا الحضور في وعي أغلب الذين تناولوا الموضوع. وقد كان تناوله لذلك من خلال المحاور التالية: أولا: في مفهوم الحق الطبيعي. ثانيا: الحق الطبيعي وأطروحة مقاصد الشريعة. ثالثا: الفقه الإسلامي وإشكالات التأسيس القانوني.

بعده تناول الكلمة الدكتور إبراهيم حمداوي الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي/تطوان، للحديث عن موضوع "في حاجة العلوم الاجتماعية الحديثة إلى علم المقاصد من أجل السعادة والاستقرار الاجتماعيين". وقد حاولت الورقة الكشف عن ما بين الفكر المقاصدي والعلوم الاجتماعية من تداخل وتكامل، وكيف يمكن أن تستفيد العلوم الاجتماعية من المقاصد لإحلال الأمن والاستقرار وفهم المجتمع لتحقيق السعادة الاجتماعية باعتبارها مقصدا شرعيا؟ وكيف يمكن أن تشكل مقاصد الشريعة إطارا للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية؟.

وقد خلصت الورقة إلى أن الشريعة تنطلق من البراديغم المؤسس الذي مفاده أن المقصد الأسمى للتشريع هو جلب السعادة للإنسان وتحصيلها له، وأن العلوم الاجتماعية تهتم بالسلوكات المنحرفة والعنف والخروقات المهددة للكليات الخمس بصفة عامة بغية دراسة مختلف مسبباتها وكذلك تأثيراتها الاجتماعية. ومن تم إمكانية انفتاح العلوم الاجتماعية على الفكر المقاصدي لفهم العديد من الظواهر المخلة بالأمن والاستقرار الاجتماعيين والتي تعتبر تهديدا حقيقيا للكليات الخمس؛ كالقتل والظلم والاستبداد والإجرام والغش وعبادة الأوثان، واحتقار المرأة وتطفيف الكيل والميزان والاستغلال الذي يمارسه المرابون وظهور الطبقية.

كما خلصت الورقة إلى أن الفكر المقاصدي يعتبر مصدرا معرفيا يمثل أساس كل معرفة اجتماعية صحيحة ومطابقة. كما أبرزت كيفية تكون شبكة



العلاقات الاجتماعية وكيف تنكشف العقليات الثقافية. مما يمكن من تفنيد مفارقات بعض اتجاهات العلوم الاجتماعية؛ إذ توجد في الحقل السوسيولوجي عدة نظريات تعج بالأفكار غير أنها تعج أيضا بالتناقضات الكامنة في مضامينها من جهة وبينها وبين الإسلام من جهة ثانية. و الوحي في هذه الحالة يفيد في الكشف عن الأخطاء التي وقعت فيها هذه النظريات على مستويات عدة.

بعد ذلك، أسهم الدكتور بشير المكي عبد اللاوي، الإطار بوزارة التربية- تونس، بمداخلة بعنوان "**قراءة في الكتابات المقاصدية المعاصرة**".

وقد تتبعت ورقته أهم الدراسات المقاصدية المعاصرة، محاولة فهمها، ورصد اتجاهاتها الكبرى. وقد حصرت الورقة الكتابات المقاصدية المعاصرة في ثلاثة اتجاهات، وهي الاتجاه المدرسي، والاتجاه الحداثي، والاتجاه المجدد.

وعملت الورقة على تحديد خصائص كل اتجاه منها؛ فوسمت الاتجاه الأول بـ: اختلال إطار التناول، غياب الإضافة، صراع النقل والعقل، سوء التأويل، القراءة التجزيئية. وعابت عن الاتجاه الحداثي، ممثلا في كتابات حسن حنفي ونصر حامد أبي زيد؛ نظرتهم إلى النصوص الشرعية؛ حيث إن النص عندهم مجرد عبارة لغوية، وإطار لا يعبر بذاته، ولا يحمل في ذاته معنى موضوعيا يلتقي الجميع في فهمه، وإنما يتحدد معناه بالإطار الثقافي الذي تتم فيه قراءته؛ لأنه نشأ في الشعور تحت ضغط واقع معين. وأن الوحي تشكل من خلال حركة الواقع، وأن الشريعة "صاغت نفسها مع حركة الواقع الإسلامي في تطوره. كما عابت الورقة عن هذا الاتجاه اهتمامه المبالغ فيه بالمنهج اللغوي والتاريخي والأنثربولوجي، وهي مناهج جعلت من قراءة النصوص الشرعية قراءة "ناسوتية" بإخضاعها لتصورات البشر ومناهجهم دونما مراعاة لأصلها العلوي.

وقد تبنت الورقة رؤية الاتجاه المجدد في الكتابات المقاصدية المعاصرة، بالنظر إلى نظرتهم إلى النصوص الشرعية التي لا تختلف عن نظرة الأقدمين، وكذا لطبيعة اهتمامهم بالمنهج القائم على مراعاة الواقع، واعتماد اللغة مدخلا للفهم، كما أن نقد المجددين للمناهج الحديثة لم يمنعهم من اعتمادها، ولذلك فإن المجددين اعتمدوا روح المناهج الحديثة واستفادوا من المقاربة

▲
من اليمين إلى اليسار
د. محمد المنتار
د. عبد الحميد الإدريسي
د. أحمد وفاق بن المختار
د. محمد كمال الدين إمام
ذ. عبد السلام الأحمر
د. احميدة النيفر
د. حسن اليندوزي
ذ. بشرى غرساوي

الغربية مؤمنين بتاريخية تطبيقاتها، فأخذوا بإضافاتها وتجاوزوا انحرافاتها، وهو ما يفسر عدم وجود الكثافة الاصطلاحية الخاصة بهذه المناهج كما هو الحال عند الحداثيين. مشددة في الختام على أنه مهما يكن من أمر فإن اعتماد المقاصد مدخلا للإصلاح ينبغي ألا يكون مطية للخروج عن أحكام الشرع لأن المقاصد إنما أخذت من تلك الأحكام، فيكون إهمالها إهمالا للمقاصد نفسها.

تلته مداخلة الدكتور محمد بلكبير، أستاذ علم الاجتماع ورئيس مركز الدراسات والأبحاث في القيم/الرابطة المحمدية للعلماء، "**المقاصد الشرعية من منظور التحليلات السوسيوثقافية**". وقد سعى الباحث من خلال هذه المداخلة إلى إبراز أن مقاصد الشريعة هدفها الأسمى بناء الذات الإنسانية كما أرادها الله، سبحانه وتعالى، ذاتا تسعى للخير وتحصل الخير وتنشأ وفق مبادئ الخير الذي هو الرشاد بعيدا عن الغواية والضلال بشتى أنواعهما مصداقا لقوله تعالى: ﴿وإنا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا﴾ (الجن: 10)؛ فالله سبحانه وتعالى ينسب لنفسه الرشاد؛ لأنه مصدر إرشاد العباد بينما بني فعل الشر إلى المجهول. هذا الإرشاد الذي تتمحور حوله الكليات الخمس يستهدف بناء ذات سليمة سوية قوية مستبصرة مدركة لقانون الوجود بعيدة عما يسيء إليها ولا يرضي الله من مزالق تمس سلبيا العقل أو النسل أو المال أو الدين أو النفس.

أما المداخلة الأخيرة في هذه الجلسة فقد كانت للدكتور خالد ميار الإدريسي، باحث في العلاقات الدولية، بعنوان "نقد الفكر المستقبلي العالمي من منظور مقاصدي: دراسة نقدية للتحيزات العقدية والأخلاقية".

رابعا: البعد الوظيفي للمقاصد

وفي صلة قوية بمحور الجلسة الرابعة عملت الجلسة الخامسة على تحديد البعد الوظيفي للمقاصد، من خلال السعي إلى إبراز دور المقاصد في حفظ وحدة وتماسك وتقدم النظام الاجتماعي الحديث، عن طريق اعتماد مقاربة مقاصدية للحكامة التدبيرية بمفهومها الشامل. وكذا إبراز دور هذه المقاربة في حفز فعالية الأمة. وهو ما لن يتأتى إلا بتفعيل المقاصد من خلال مختلف المداخل والمؤسسات (الأسرة، الدولة، الأوقاف، مؤسسات المجتمع المدني...). كما يبرز هذا البعد الوظيفي من خلال دور المقاربة المقاصدية في تعزيز كونية الإسلام، و تدبير التعايش بين الشعوب والأمم..وقد أسهم في هذه الجلسة كل من الدكتورة رشيدة زغواني، الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية/بني ملال وعضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء، بمداخلة بعنوان: "مركزية التفكير المقاصدي في الخطاب الشرعي ودوره في صناعة العمران"، والدكتور عبد الجليل هنوش، الأستاذ بجامعة القاضي عياض/مراكش، بمداخلة بعنوان: "المنظور المقاصدي للتدبير الإداري: نحو حكامة عقلانية راشدة"، والدكتور جمال بامي، الأستاذ الباحث في التاريخ والأنثربولوجيا – رئيس وحدة العلم والعمران بالرابطة المحمدية للعلماء/الرباط، بمداخلة بعنوان: "المتصوفة بناة المدن: دراسة في مقاصد العمران الصوفي"، والأستاذ أحمد ديدي، عضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء، بماخلة بعنوان "رعاية المقاصد الشرعية تحفظ النسيج الاجتماعي"، والدكتور عبد الكريم بناني، الباحث في الفكر الإسلامي، بمداخلة بعنوان: "دور نظامي الوقف والزكاة في حفظ مقاصد الشريعة"، والأستاذ عبد النور بزا، الأستاذ بثانوية عمر بن عبد العزيز/مكناس، بمداخلة بعنوان: "مقاصد الشريعة ووسائل التفعيل المؤسساتي: مؤسسات الدولة أنموذجا". والدكتور عبد الرحيم بنجلون، باحث في المقاصد الشرعية، بمداخلة بعنوان "المقاصد الشرعة في التصرفات المالية"، والدكتور جاسر عودة، أستاذ مقاصد الشريعة ونائب مدير مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق كلية الدراسات الإسلامية/مؤسسة قطر، بمداخلة بعنوان: "مقاربة مقاصدية لمسألة (الدولة المدنية)".

خامسا: مقاصد الشريعة وسؤال التجديد

لنصل إلى الجلسة السادسة التي أدارها الدكتور عبد الجليل هنوش، وتمحورت حول مقاصد الشريعة وسؤال التجديد. وقد استهلها الدكتور فؤاد بن عبيد، الأستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة/الجزائر، بمداخلة حول "تجديد النظر في المقاصد الكلية الضرورية". والموضوع يتناول دراسة تأملية في المقاصد الكلية الضرورية الخمسة؛ إذ يرد التساؤل: هل تقتصر مقاصد الشريعة الضرورية على الكليات الخمس، وهل فعلا قد وسعت مناحي الحياة الإنسانية وأشبعت حاجاته الضرورية اليوم، وعبرت عن حقيقة وغاية وجوده؟ وهل تستوعب هذه الكليات تطلعات الرؤية الإسلامية التي نستشفها من معارف القرآن والسنة؟ وما مجال اعتماد علماء المقاصد لهذه الكليات؛ أهو الفرد فقط أم عموم الأمة؟ وهل نظروا إليها من زوايا جزئية في التشريع أم ينبغي أن تُعتبر بالنظر إلى كليات الشريعة وفلسفة التشريع والرؤية التوحيدية عموما؟. ليقترح الباحث مقصدين أخريين إلى الضرورات الخمس، هما مقصد حفظ الأمة، ومقصد حفظ البيئة. وقد تضمن الموضوع خمسة

محاور رئيسة هي: أولا: مفهوم المقاصد الشرعية. ثانيا: أهمية الفكر المقاصدي. ثالثا: التجديد وضرورته. رابعا: مبادئ التجديد في النظر إلى المقاصد الشرعية. خامسا: الكليات الخمس وإمكانية التجديد فيها.

وفي مداخلته الموسومة: "التطور المنهجي لنسق التجديد المقاصدي في تاريخ الفكر الإسلامي". سعى الدكتور مولاي مصطفى الهند، الأستاذ بجامعة الحسن الثاني/المحمدية وعضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء، إلى بيان إسهام العقل المقاصدي في فتح أبواب الاجتهاد وتجديد النظر في أحكام الشريعة الإسلامية في تاريخ الفكر الإسلامي بما تتحقق به مصالح العباد في العاجل والآجل، ثم التأكيد على أن الدعوة إلى إعادة تشكيل "عقل مقاصدي مجدد" في عصرنا هذا يجب أن تستمر في طريقها إلى الأمام، ولن تثنيها الخلافات الفرعية والهامشية عن سيرها وتقدمها، فهي ليست تيارا جارفا، وإنما ضرورة ملحة، أصلها ثابت في تاريخ العلوم الشرعية خاصة والفكر الإسلامي عامة، وفرعها يسري في المجتمع سريان الدم في العروق، تؤتي أكلها في جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمعات، وتنظر إلى المستقبل نظرة مقاصدية استشرافية، تعيد الأمل للنفوس، وتؤهل الأمة لقيادة حضارية جديدة ولعطاء إنساني متميز.

أما الدكتور محمد زاهد جول، الكاتب والباحث التركي، فقد اختار "مقاصد الشريعة: جدل استئناف الاجتهاد والتجديد المعاصر"، موضوعا لمداخلته. محاولا تبين جملة الآليات المنتجة لخطاب المقاصد تاريخيا، وإظهار الظروف والملابسات التاريخية التي حكمت إبداعه من خلال النظر في تكامله وشموله من جهة، وخصوصية مبدعيه من جهة أخرى وكيف تعامل المعاصرون مع الخطاب الأصولي المقاصدي، مركزا على المقارنة بين خطابي الجابري وطه عبد الرحمان.

أما ورقة الدكتور هشام تهتاه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/الرباط، فقد حاولت الوقوف على "الخطاب المقاصدي المعاصر: من نمطية التمجيد إلى ضرورة التفعيل والتجديد"، حيث مهد لمداخلته بالإشارة إلى أن الفكر المقاصدي، على خلاف ما يظنه البعض، متجدّر في التاريخ الإسلامي تجدّر الإسلام في أتباعه، وإنما اختلفت مظاهره وتجلياته باختلاف العصور سَيرًا على سُنَّة سائر العلوم، فلم يظهر (الفكر المقاصدي) علما مستقلا بذاته، له مناهجه ورجالاته ودواوينه إلا بعد مروره بمراحل عدة، بدءًا بالإرهاصات الرشيدة للوحي الإلهي، ثم مرحلة التأسيس النظري، فمرحلة التفعيل العملي، إلى أن بلغ بعدَ ذلك مبلغًا من النضج والكمال، النِّسبي، مع الإمام أبي إسحاق الشاطبي. وقد رام من مداخلته تسليط الضوء على مرحلة ما بعد الإمام الشاطبي، وبالضبط مرحلة (الإحياء والاستئناف)، التي تعتبر في نظره الحلقة الهامة من حلقات الإبداع المقاصدي التي لا تقل أهمية عن المراحل السالفة، لأنها امتداد لها، وبناء على أساطينها، واستمرار طبيعي لما رسم الأولون في إبَّانها من معالم النهج المقاصدي.

تلته مداخلة الدكتورة أم نائل بركاني، الأستاذ بجامعة باتنة/الجزائر، بعنوان "الإضافات النوعية في مسيرة علم مقاصد الشريعة"، والتي استهلتها بالقول أنه ليس عجيبا أن يساهم أكثر من مذهب لتأسيس وتأصيل وبلورة مباحث علم المقاصد، وليس غريبا أن يكون لعلماء كل مذهب إضافة نوعية في هذا العلم. من هذه المسلمة انطلقت الأستاذة أم نائل في قصد التدليل على أهمية الإضافات النوعية التي أسهم بها أربعة أعلام في المقاصد، لثلاثة مذاهب فقهية معتمدة، وهي: المذهب الشافعي، والحنبلي، والمالكي. وقبل ذكرها لعدد من هذه الإضافات، عرجت أستاذتنا على الإضافة النوعية للإمام الجويني الذي كان له الفضل في التنبه إلى المقاصد العامة وضبطها، وتصنيفها، كما أشارت إلى الاهتمام الواضح للغزالي بالمقاصد من خلال كتبه: "المستصفى"، "المنخول"، "شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسائل التعليل"، "إحياء علوم الدين"، وغيرها. لتنتقل للحديث عن الإضافات النوعية في مسيرة المقاصد، محددة إياها في ثلاث إضافات: الأولى تتجلى في تنظيم المقاصد وتفريعها وتقعيدها والتمكين لها، من خلال جهود عز الدين بن عبد السلام الشافعي المتوفى سنة (660هـ/1221م). والثانية تتمثل في مرحلة تحديد معالم المقاصد واستجلاء مجالاته ويمثل هذه المرحلة ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (751هـ/1350م) من المذهب الحنبلي. والثالثة: وهي مرحلة اصطباغ البحث المقاصدي بالصبغة العلمية ويمثلها المذهب المالكي بعلميه؛ الإمام الشاطبي المتوفى سنة 790هـ/1388م وابن عاشور (ت 1393هـ).

وفي ختام هذه الجلسة عرض الدكتور محمد همام، الباحث في الفكر الإسلامي/المغرب، ورقته الموسومة: "مقاصد الشريعة الإسلامية ومبحث الأخلاق: جدل المرجعية والتداخل -اجتهاد الأستاذ طه عبد الرحمن نموذجا-"، والتي سعى من خلالها إلى الوقوف على المجهود النظري للأستاذ طه عبد الرحمن، عرضا وتقويما، في الربط بين الأخلاق وعلم أصول الفقه، خصوصا في مبحث المقاصد. كما عرض البحث دفاع طه عبد الرحمن عن



▲

من اليمين إلى اليسار
د. معتز الخطيب
د. الحسان شهيد
د. فريدة زمرد
د. رضوان السيد
د. إسماعيل الحسني
د. مسعودة علواش
د. مقلاتي صحراوي

شمول الأخلاق للأصول واشتمال الأخلاق على الأصول، من خلال جعل الأخلاق إطارا مرجعيا لعلم أصول الفقه. كما اختبر البحث اعتبار طه عبد الرحمن "علم المقاصد" علما أخلاقيا موضوعه "الصلاح الإنساني"، من خلال عرض وتقويم دراسته للفظ المقصد.

سادسا: مقاصد الشريعة والتحولات الكونية المعاصرة

في حين جاءت الجلسة السابعة ضمن المحور المتعلق بمقاصد الشريعة في صلتها بالتحولات الكونية المعاصرة، حيث انصب التطارح، بشكل مباشر، على محددات المقاربة المعرفية للمقاصد في عالمنا المعاصر المحكوم بظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة كوكبية كاسحة، وكذا حول المعرفة المقاصدية وإشكال المنهج في ظل السياق الحداثي المعولم، حيث سعت مداخلات هذا المحور إلى إبراز دور المقاصد في تعزيز كونية الإسلام وما يتصل بذلك من قضايا التجديد المنهاجي، والتسخير الكوني الاستخلافي.. وقد أدارها الدكتور مولاي مصطفى الهند، وافتتحها مسفر بن علي القحطاني، الأستاذ المشارك بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن/المملكة العربية السعودية، بمداخلة بعنوان: "سؤال التسخير الكوني للإنسان: رؤية مقاصدية"، والذي حاول من خلالها طرح فكرة السؤال حول التسخير الذي ورد في عدة آيات في القرآن الكريم. وقد حاول الباحث الاقتراب من فكرة السؤال حول التسخير عن طريق تناوله للمحاور التالية: سؤال التسخير الكوني للإنسان، مقاصد التسخير الكوني للإنسان، تنزيل جواب التسخير على واقع المجتمعات الإسلامية.

تلته مداخلة الدكتور محمد شهيد، الأستاذ بالكلية المتعددة التخصصات/الناظور، الموسومة بـ: "**البعد الكوني للشريعة الإسلامية: رؤية مقاصدية**"، مؤكدا على اتصاف الخطاب الإسلامي بصفة العالمية، وكيف أن للمقاصد الشرعية دور كبير في إعادة بناء هذا الخطاب الذي بإمكانه أن يساهم بشكل فعال في إسعاد البشرية جمعاء. هذا الإسعاد هو ما كانت دائما تتوخاه الشريعة الإسلامية، حيث يعبر عنه الأصوليون والمقاصديون بدرء المفاسد وجلب المصالح.



▲ جانب من الحضور الكريم وهو يتابع إحدى جلسات الندوة

ثم جاءت مداخلة الدكتور أحمد عبد الرحيم، الباحث في التفسير وعلوم القرآن/جمهورية مصر العربية، التي حملت عنوان: "المقاربة المقاصدية ودورها في تعزيز كونية الإسلام: الحداثة الإسلامية"، وهي المداخلة التي استهلها بالاستشكال التالي: ما مضمون "الحداثة الإسلامية"، في تجليها الراهن، الذي يمكن أن تتقدم به الأمةُ المسلمةُ إلى الإنسانية؟ وبعبارةٍ أخرى: ما "روح" الحداثة الإسلامية في هذا العصر؟

وهو ما حاول أن يتصدى له سعيا منه لبلورة إجابات ممكنة عن تساؤله المطروح. حيث أكد أن "القيمة الأخلاقية" هي من أهم مقاصد الإسلام العليا، إن لم تكن "المقصد الأعلى"، الذي تنطوي فيه جميع المقاصد بقُربٍ أو بُعد! ولأن الإسلام هو الرسالة العالمية الفريدة التي تحولت بالخطاب الحضاري البشري من مفرداته الإقليمية إلى آفاقه العالمية، وجاءت بالتوسع في رعاية مصالح الناس والنفع على أساس من التبادل العادل للمنافع.. مؤكدا أن الإسلام، بذلك، قد أحدث تحولاً جذريًّا في حياة الناس، وهو يرتقي بهمومهم واهتماماتهم ومسؤولياتهم، من المستوى القومي والإقليمي إلى المستوى العالمي، بقرار وَحدة الأسرة البشرية وتكامل مصالحها وأمنها، وأن الأرض سَكَنُهم المشترك.. ينبغي المحافظةُ على سلامتها، وعدمُ إفسادها، وأنها خِزانة رزقهم، وعليهم أن يحسنوا استخدام مفاتيحها، وأن يتقنوا فنون ومهارات تفعيل مخزونها، وعليهم أن يلتزموا قيم العدل والإحسان في نظم ومعايير الانتفاع بمسخراتها، بما يحقق كرامة الإنسان وأمنه وكفايته. ليؤكد في ختام مداخلته أن "الرسالة الأخلاقية"، باعتبارها محتوى "الحداثة الإسلامية العالمية"، هي "المقصد الأعلى" من مقاصد الشريعة الإسلامية السَّمحة.

وقد اختتمت أشغال هذه الندوة العلمية بقراءة توصيات الندوة، وتلاوة برقية شكر وامتنان مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتم الختم بقراءة آيات بينات من الذكر الحكيم.